المقدمة:

أضحى مستوى التعليم العالي اليوم من سمات العصر الحالي ومؤشرًا لقوة الدول علميًّا واقتصاديًّا؛ لذلك تسعى مؤسسات التعليم العالي -وخصوصًا الجامعات- إلى التكيف السريع من خلال تطوير أدائها وقدراتها لتحقيق المراتب المتقدِّمة محليًّا أو عالميًّا لضمان تطوير أدائها بشكل مستمر.

ومن الأدوار المهمة التي تقوم بها الجامعة للنهوض بالمجتمع وبالاقتصاد المحلي والعالمي دورُها في الإنتاج المعرفي من البحوث والابتكارات والتطوير التقني المستمر، الذي يُعَدّ إحدى الأدوات لتغيير المجتمعات نحو الأفضل علميًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، وهو ما جعل الإنتاج المعرفي معيارًا مهمًّا للتقدم العلمي والحضاري في مختلف دول العالم، وهذا ما أكده كلٌّ من إبراهيم (٢٠١٤)، والأحمدي (٢٠١٣)، وحورية واللهيبي (٢٠١٣)، إذ أشاروا إلى دور الجامعات في البناء المعرفي للمجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية؛ مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالتعليم الجامعي، وأصبح أكثر عرضةً للنقد دومًا بهدف تشجيع المجتمعات النامية لإصلاح التعليم العالي؛ لتتمكَّن من الوصول إلى جامعات الدول ذات الترتيب المتقدِّم (خضر، ٢٠١٢).

وقد أدى هذا النقد والمنافسة إلى تسابُق الجامعات باستمرار لمعرفة أهم المعايير والطرق التي تؤدي إلى تجويد عملياتها ومخرجاتها لتتمكن من التقدم على مثيلاتها؛ إذ إن هناك العديد من المؤشرات المعتمدة عالميًّا لقياس جودة الجامعات وتميُّزها وترتيبها التنافسي بناءً على الإنتاج المعرفي؛ حيث تعكس المراتب التي تحصل عليها الجامعات المصنفة في التصنيفات مستوى التقدم العلمي للبلد الذي تنتمي إليه هذه الجامعات (إبراهيم، ٢٠١٤).

وقد سعت معظم الجامعات العالمية إلى تحسين صورتها وسمعتها بالأخذ بالمعايير التي تضعها أشهر التصنيفات، والتي تعكس جانبًا كبيرًا من جودة التعليم العالي (عبدالعزيز، ٢٠١٥/أ)، بالإضافة إلى أنّ تحديد موقع الجامعة ضِمْن هذه التصنيفات ومعرفة صورتها دوليًّا يدل على مدى تطوُّرها وكفاءتها.

ويُعَدّ تصنيف التايمز من أبرز التصنيفات العالمية، وترتكز معاييره على الإنتاج المعرفي من البحوث والعائد من الصناعة والابتكار والسمعة البحثية والنظرة الدولية بالجامعات. ومما يمتاز به تصنيف التايمز عن التصنيفات الأخرى من مميزات أكسبَتْه شهرةً في الأوساط الأكاديمية، اعتمادُه على أساليب متعددة ومؤشرات واقعية، وتطوُّر طرق التحليل لزيادة الدقة والشفافية حول المعلومات المعطاة (sims ,2014)؛ مما يجعله أكثر ملاءمة للاستناد إليه.

ومن الملاحَظ الغياب شبه التام للجامعات العربية والسعودية عن المراكز المتقدمة أو المتوسطة، عدا جامعة أو اثنتين فقط، حيث لم تبدأ بعض الجامعات السعودية في الظهور في تصنيف التايمز إلا من عام (٢٠١٣)، ثم عاودت الاختفاء في عام (٢٠١٥م)، ثم ظهرت مجددًا في عام (٢٠١٦) بمراتب متأخرة؛ فعلى سبيل المثال: حصلت جامعة الملك عبدالعزيز على المرتبة (٢٥١-٣٠٠) (Times world university ranking،2019).

ولذلك يمكن القول: إن الجامعات السعودية تعاني اليوم من ضعف في مستوى تنافُسها مع الجامعات الدولية، وإن اختفاء إحدى الجامعات السعودية في أحد التصنيفات أو تأخُّرها في تصنيف آخر يدل على قصورها في جوانب معينة، وخصوصًا (الإنتاج المعرفي) الذي تركز عليه جميع التصنيفات العالمية؛ إذ أشارت بعض الدراسات كدراسة (دياب، ٢٠١٠) ودراسة (قرني والعتيقي، ٢٠١٢) إلى عدم قدرة الجامعات العربية على التكيف مع الاتجاهات العالمية في المجالات العلمية والبحثية، بالإضافة إلى ضعف قدرتها على إدارة رأس المال الفكري القائم على الإنتاج العلمي وبراءات الاختراع.

وإيمانًا من حكومة المملكة العربية السعودية بأهمية التصنيفات العالمية للجامعات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وفي ظلّ التنبُّه إلى أن الإنتاج المعرفي للجامعات هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي -كما أكدت أهداف اليونسكو الدولية (مخيمر، ٢٠٠٩)-؛ فقد ضمّنت حكومة المملكة في أهدافها الاستراتيجية لرؤية المملكة (٢٠٣٠) أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (١٤٥٢هـ – ٢٠٣٠م).

ونظرًا إلى تأخُّر تصنيف الجامعات السعودية في تصنيف التايمز البريطاني الذي يُعَدّ من أشهر وأدقّ التصنيفات العالمية كما ذُكر سابقًا؛ جاء التركيز عليه في هذه الدراسة من أجل تطوير تصنيف الجامعات السعودية، وتوجيهها نحو الطريق الصحيح لتحقيق أحد أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠)، بأن تكون خمس جامعات سعودية الأفضل من بين مئتي جامعة دولية، من خلال دعم زيادة الإنتاج المعرفي من بحوث وابتكارات، والتي من شأنها رفع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمملكة على المدى البعيد؛ وعليه جاءت الدراسة الحالية لتطوير الإنتاج المعرفي في الجامعات السعودية في ضوء تصنيف التايمز البريطاني.